الجـبـاية الجـمـركـيـة والتعـاون الـــدولـــي

- تدابير حمائية جديدة لحماية الإنتاج المحلي ضد الممارسات التجارية غير المشروعة وترسيخ أسس المنافسة العادلة
- قانون المالية 2015 : تدابير قانونية وجبائية تهدف إلى تعزيز مكافحة الغش والتهرب الضريبي، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار
- تعزيز التعاون الجمركي لتبادل المهارات
- إشعاع وحضور فعال في المحافل الدولية

الجـبـاية الجـمـركـيـة

تدابـير حمائيـة جديـدة لحمايـة الإنتـاج المحـلي ضـد الممارسـات التجاريـة غـير المشروعـة وترسـيخ أسـس المنافسـة العادلـة

في إطار نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا وأكثر تعقيدا، تواصل إدارة الجمارك بذل جهودها الرامية للمساهمة في حماية الإنتاج المحلي من الإغراق والمنافسة غير العادلة وذلك للحد من تدفق واردات المنتجات التي من شأنها العمل أن تحول دون تطوير قطاعاتنا الاقتصادية.

تدبير وقائي ينطبق على واردات بعض ألواح الصلب

إعتبارا من 4 شتنبر 2015، دخل حيز التنفيذ تدبير وقائي نهائي على واردات ورقة الصلب المدرفلة على البارد وكذا ورقة الصلب المطلية أو المكسوة. حيث تم بموجبه إحداث رسم استيراد إضافي بنسبة 22% من المقرر تخفيضه تدريجيا، بشكل سنوي، إلى أن يتم إلغاؤه نهائيا ابتداء من 2019.

تجدر الإشارة إلى أنه لن يتم تطبيق هذا الرسم الإضافي على :

- واردات ورقة الصلب المدرفلة على البارد وورقة الصلب المطلية أوالمغطاة في حدود حصة 36000 طن سنويا شريطة أن تكون هذه الواردات مصحوبة بطلب إعفاء جمركي مسلم من قبل وزارة التجارة الخارجية.
- واردات ورقة الصلب المدرفلة على البارد وورقة الصلب المطلية أو المغطاة القادمة من البلدان النامية.

فرض رسم نهائي مضاد للإغراق على واردات الخشب المتعاكس اللاطي ذات المنشأ المصري

تم فرض رسم نهائي مضاد للإغراق على واردات الخشب المتعاكس اللاطي ذات المنشأ المصري بنسبة 28,13% لمدة خمس (05) سنوات وذلك اعتبارا من 22 ديسمبر 2015.

نـظـام العـلامـات الجـبـائـيـة

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز نظام العلامات الجبائية وتقوية إلمام عناصر الجمارك في هذا المجال، تم تنظيم عدة حلقات تدريبية لفائدة أزيد من 130 جمركيا وهذا، بالتعاون مع المديريات الجهوية للجمارك وكذا الشركة المرخصة «سيكبا المغرب».

في السياق ذاته، تم برمجة عدة زيارات إلى مواقع الإنتاج بغية تمكين المتلقنين من خوض تجربة العمل في ظروف واقعية.

قانـون الـــمالية 2015 : تدابـيـر قانونيـة وجبائيـة تهـدف إلى تعزيـز مكافحـة الغـش والتهـرب الضريبـي، تحسـين القـدرة التنافسـية للاقتصـاد الوطنـي وإنعـاش الاسـتثمار

التعديلات الرئيسية الـمتعلقة بـمدونة الجمارك والضرائب غير الـمباشرة

تعزيز وسائل مكافحة التهريب

في إطار توسيع صلاحيات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة فيما يتعلق بمكافحة التهريب، تم تعديل الفصول 24، 25 و 32 من مدونة الجمارك بغية تمكين هذه الإدارة من التصدي لهذه الآفة بنجاعة وذلك من خلال تخويل عناصرها تنفيذ عمليات المراقبة على صعيد التراب الجمركي بأكمله بما في ذلك الطرق السيارة وذلك على مستوى محطات الأداء ونقاط الخروج.

تعديل جهاز الـمنازعات

لمواجهة انتشار التهريب والغش التجاري اللذان يضران بمصالح البلاد سواء على الصعيد الاقتصادي، الجبائي أو الاجتماعي، عززت إدارة الجمارك ترسانتها القانونية وجهازها القمعي لردع المهربين والمحتالين.

تشديد العقوبات الـمتعلقة بالتهريب

تم إجراء تعديل على الفصل 280 من قانون الجمارك يقضي بمضاعفة الغرامة المنصوص عليها في الفصل 280-2 ° أ) والتي تتمثل في أربعة أضعاف مبلغ الرسوم والضرائب، وذلك لقمع أكثر شدة لبعض أشكال التهريب بالنظر لخطورتها فيما يتعلق :

- طبيعة السلع التي قد تؤثر على سلامة أو أخلاقية أو صحة أو أمن المواطنين.

- وجود ظروف تشديد كالعود و أماكن معدة خصيصا للتهريب، ارتكاب أفعال التهريب من طرف ثلاثة أشخاص على الأقل، استعمال عربات أو تجهيزات معدة خصيصا لهذا الغرض، استعمال العنف أو الإيذاء لمنع عمل عناصر هذه الإدارة.

وضع تدابير جديدة لمواجهة الغش التجاري

تم تعزيز نظام مكافحة الغش التجاري عن طريق اتخاذ تدابير جمركية جديدة تتمثل في :

- استحداث غرامة تتراوح بين نصف قيمة البضائع موضوع المخالفة والقيمة الإجمالية لهذه البضائع فيما يخص المخالفة المتعلقة بتصدير البضائع المحظورة عن طريق مكتب للجمرك بدون تصريح مفصل (الفصل 284).

- معاقبة تصدير بضائع ممنوعة مع تصريح مفصل بغرامة بين ثلث ونصف من قيمة البضاعة موضوع المخالفة.

- إدراج عدم التصريح بجزء من الوزن أو الكمية أو القيمة يتجاوز 20% من وزن، كمية أو قيمة البضائع موضوع تصريح مفصل ضمن المخالفات الجمركية من الدرجة الأولى كما هو منصوص عليه بموجب الفصل 285 من مدونة الجمارك.

- تعديل الفصل 286 لمعاقبة أي شخص يقوم بمناورات تهدف إلى التمتع شخصيا وبغير حق بفوائد الإدخال المؤقت.

تعريفة الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية : تعديلات تهم الشاي والعربات النفعية

قامت إدارة الجمارك بإدخال إصلاح جديد على النظام الجبائي الجمركي بهدف تشجيع خلق قيمة مضافة على الصعيد الوطني من شأنها إحداث آثار إيجابية على الاستثمار والشغل.

في هذا الصدد تم اتخاذ أربع تدابير جمركية على مستوى تعريفة الرسوم الجمركية و يتعلق الأمر ب :

- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاي غير المعبأ من 32,5% و 25% إلى 2,5% و تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاي المعبأ من 40% إلى 32,5%. موازاة مع هذا التخفيض تم رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المطبقة على الشاي من 14% إلى 20%.
- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على هريس الفواكه من 40% إلى 2,5% ليتم بذلك مساواته بمركز العصير.
- تخـــفيض رسم الاستيراد المطبق على بعض التوابل غير المنتجة محليا من 10% إلى 2,5%.
- تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 10% على السيارات التي يزيد

وزنها الإجمالي القائم مع الحمولة القصوى عن 2,2 طن ولا يتعدى 3,5 طن ولو كانت هذه السيارات النفعية لكل أرض أو رباعية الدفع أو غير كاملة الهيكلة.

تعديلات تهم الضريبة على القيمة المضافة على الواردات مواكبة للإصلاح الضريبي

بناء على توصيات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013، واصلت الحكومة برنامجها الإصلاحي المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة بهدف تعزيز الاستثمار الذي يشكل عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمطرد وكذا توحيد الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الزراعية سواء على الصعيد المحلي أو الاستيراد.

سلع الاستثمار:

تم تمديد مدة إعفاء الاستثمارات بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع الدولة من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بموجب الفصل 101 من قانون الضرائب من 24 شهرا إلى 36 شهرا، وذلك اعتبارا من تاريخ الشروع في مزاولة النشاط المهني.

سلع التجهيز المقتناة في إطار برنامج استثماري :

تقرر تخفيض عتبة الاستثمار الموجه لاقتناء السلع التجهيزية المعفاة من رسم الاستيراد بالنسبة للشركات التي تم خلقها حديثا والتي تستفيد من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، من 200 إلى 100 مليون درهم.

المنتجات الخاضعة للسعر المخفض 10% : تم خفض الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد لبعض المنتجات إلى معدل 10% ويتعلق الأمر ب :

- المسخنات الشمسية (بدل 14%) ؛
- أدوات وشباك الصيد (بدل 20%). ويتعلق الأمر بالأدوات والمنتجات المستعملة في جذب، صيد أو الحفاظ على الأسماك ؛
- الأعمال والتحف الفنية المستوردة (بدل 20%).

المنتجات الخاضعة للسعر الاعتيادي 20% :

- مادة الشاي المعبأ أو غير المعبأ (بدل 14%)
- دقيق وسميد الأرز ودقيق النشويات (بدل 10%).

التعـاون الــدولـــي

تـعـزيـز الـتـعـاون الـجـمـركـي لـتـبـادل الـمـهـارات

عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال السنة المالية 2015 على مواصلة العمل التعاوني مع شركائها سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. وقد اعتمدت في نهج تقوية شراكاتها على العديد من الانشغالات :

- مواكبة الاستراتيجيات القطاعية على المستوى الجمركي وذلك على مستوى تسهيل التجارة وتشجيع الصادرات وكذا من حيث تأمين السلسلة اللوجيستيكية الدولية؛
- تقديم الدعم للسياسة المغربية الرامية إلى تنويع الشراكات الاقتصادية والأمنية بالإضافة إلى تلك التي تهم إشعاع المغرب على الصعيد الدولي؛
- متطلبات التوافق مع أفضل الأطر القانونية الدولية والممارسات المجربة في الميادين العملية؛
- الاستجابة إلى احتياجات المساعدة التقنية لصالح جمارك البلدان الإفريقية الشريكة.

التعـاون الـثـنـائـي

الـدول الأوروبـيـة

في إطار تكثيف التعاون بين إدارة الجمارك المغربية ونظيرتها الفرنسية، عقد المديران العامان لهاتين الإدارتين اجتماعا بباريس في 29 سبتمبر2015. وانكب النقاش على العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تتعلق بتحديث هاتين الإدارتين، بتسهيل التجارة وكذا المراقبة الجمركية. هذا وقد انصب التبادل أيضا على الاستراتيجيات المعتمدة من قبل هاتين المؤسستين للتعامل مع التحديات الراهنة.

وفي نفس الصدد، عملت السلطات الجمركية الفرنسية والمغربية في 30 يوليوز 2015، على تقريب وجهات النظر في إطار اجتماعات منظمة في نطاق المنتدى الرباعي الذي تم خلقه على هامش اجتماع مجلس منظمة الجمارك العالمية لشهر يونيو 2012. كما شاركت إدارة الجمارك في اجتماع

إستهدف تعزيز دينامية التعاون مع الإدارات الجمركية على الصعيد الدولي الشركاء التقليديين بالإضافة إلى الدول الجديدة التي اتضح طابعها الاستراتيجي بالنسبة للمغرب خاصة فيما يتعلق بالميدان التجاري.

من جهة أخرى، وعلى مستوى العالم العربي، شاركت إدارة الجمارك بشكل مطرد في المفاوضات الجارية في إطار الاتحاد الجمركي العربي، وذلك بغية الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية للمغرب في مرحلة بناء هذا المشروع.

وإقليميا، لعب الخبراء المغاربة دور الريادة فيما يخص المشاريع الجمركية التي أعطيت انطلاقتها في إطار الوحدة التقنية لاتفاق أغادير والتي تهدف بالأساس إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء.

مجموعة العمل المكلفة بمعالجة مسألة تبادل البيانات الإلكترونية الذي جرى انعقاده بفرنسا.

وخلال العام نفسه، تم إعطاء الانطلاقة لمجموعة من إجراءات التعاون مع الجمارك الأوروبية الأخرى، ويتعلق الأمر بإسبانيا، روسيا، هولندا وألمانيا لتعزيز علاقات الشراكة معها.

بـلـدان الـقـارة الأمـريـكـيـة

في 29 أبريل لسنة 2015، استقبلت إدارة الجمارك بمقرها وفدا أمريكيا برئاسة مفوض مصلحة الجمارك وحماية الحدود للولايات المتحدة الأمريكية يرافقه نائب المفوض المكلف بالشؤون الدولية وكذا ممثلين من قسم الأمن الداخلي. وأسفرت هذه الزيارة عن تبادل في وجهات النظر حول مواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وقد تم أيضا إدراج القضايا الجمركية في قائمة أعمال الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت في 20 فبراير من سنة 2015 بالرباط، والتي انصبت على اتفاقية المساعدة المتبادلة في المجال الجمركي، والاتفاق على إدارة الجمارك وتسهيل التجارة وكذلك الاعتراف بالفاعلين الاقتصاديين تماشيا مع برنامجي «الفاعل الاقتصادي المعتمد» وكذا «الشراكة الجمركية-التجارية ضد الإرهاب».

على مستوى أمريكا اللاتينية، تعمل الجمارك المغربية ونظيرتها الأرجنتينية من أجل إنشاء تبادل للبيانات الجمركية بين المغرب ودول «ميركوسور»، من خلال الربط البيني لنظامي «بدر» و«إنديرا»، وذلك كجزء من المشروع الشامل ل «شبكة الجمارك الدولية» الذي يحظى بدعم من منظمة الجمارك العالمية. وفي هذا النسق، تم تعيين مجموعة عمل مشتركة بين المغرب والأرجنتين تنكب حاليا على تبادل البيانات والاتصال إضافة إلى اشتغالها على الشق القانوني.

الـدول الـعـربـيـة والإفـريـقـيـة

في إطار إستراتيجية الحكومة الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، اتخذت إدارة الجمارك عدة خطوات من أجل بناء تعاون قوي ومتنوع مع الشركاء العرب والأفارقة على وجه الخصوص.

وفي هذا الصدد، وقع المغرب اتفاقيات تتعلق بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي مع كل من ساحل العاج، السنغال والإمارات العربية المتحدة.

في السياق ذاته، استضافت إدارة الجمارك بالرباط سنة 2015، وفودا رفيعة المستوى من جمارك البنين، مالي والغابون قدمت بغرض الاستفادة من التجربة المغربية في مجالات المراقبة الجمركية وتسهيل التجارة.

التـعـاون الـمـتـعـدد الأطـراف

مـع دول مـجـلـس الـتـعـاون الـخـلـيـجـي

بهدف تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، شاركت إدارة الجمارك المغربية في أشغال الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بالتعاون الاقتصادي بين الطرفين الذي جرى انعقاده بالرياض يومي 24 و25 يونيو 2015.

مع الدول الأعضاء في اتفاق أغادير

يتجلى تكثيف التعاون الجمركي بين الدول الموقعة على اتفاقية أغادير من خلال الأنشطة العديدة التي تم إنجازها سنة 2015 وأهمها :

- التوقيع بعمان بتاريخ 18 فبراير 2015 على اتفاق تعاون متعلق بالمساعدة الإدارية المتبادلة بين حكومات الدول الأعضاء (المغرب، تونس، مصر والأردن) وذلك على هامش أشغال الاجتماع الثاني للجنة المشتركة للمدراء العامين لإدارات جمارك هذه الدول.

- استكمال الورشة المتعلقة بتحقيق الربط البيني والتبادل الالكتروني للبيانات بين الإدارات الجمركية للدول الأعضاء.

- الأشغال المتعلقة بوضع الآليات التي من شأنها التمكين من الاعتراف المتبادل بالفاعلين الاقتصاديين المعتمدين على مستوى الدول الأعضاء.

في إطار جامعة الدول العربية

استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : قواعد المنشأ

شاركت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2015 في الاجتماعات المنعقدة على مستوى كبار مسؤولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بغاية المساهمة في استكمال إعداد قواعد المنشأ التفصيلية بالنظر لأهميتها الاقتصادية في مجال المنافسة. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن اعتماد عدة قواعد تتعلق بمجموعة من المواد الحساسة.

مشروع الاتحاد الجمركي العربي

تميزت المفاوضات السارية في إطار إرساء الركائز القانونية، التنظيمية والتقنية المتعلقة بإقامة الاتحاد الجمركي العربي بالمشاركة الحيوية لخبراء إدارة الجمارك المغربية وذلك في مجالات التعريفة، التصنيف، وكذا المساطر والتشريعات الجمركية.

المساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون الجمركي

شاركت إدارة الجمارك في أشغال الاجتماعين الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون للمدراء العامين لجمارك الدول العربية اللذين تم عقدهما بالقاهرة خلال شهر فبراير 2015 وبالرياض خلال شهر مايو 2015. وقد أفضت هذه الأشغال إلى تبني مشروع اتفاق التعاون الجمركي، الذي يعد إطارا مهما لتبادل المعلومات في مجال مكافحة المخالفات الجمركية.

إشعاع وحضور فعال على مستوى الهيئات الدولية

المنظمة العالمية للجمارك

بصفتها رئيسا لمجلس المنظمة العالمية للجمارك منذ يونيو 2014 وكذا الممثل الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط لمدة ستة ولايات متتالية (2008 - 2014)، عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بفعالية داخل هذه المنظمة لتعزيز التنسيق والتشاور بين الإدارات الجمركية الأعضاء بغية توحيد وتسهيل الإجراءات والسياسات الجمركية.

في هذا الصدد، شهدت سنة 2015 عدة أنشطة نخص منها بالذكر الاجتماعين الحادي والأربعون والثاني والأربعون للمدراء العامين للإدارات الجمركية لهذه المنطقة المنعقدين على التوالي بالقاهرة في 2 فبراير 2015 وببروكسيل في 10 يونيو 2015، واللذين كرست أشغالهما لمناقشة القضايا الإستراتيجية للأعضاء.

من جهة أخرى، ترأست الجمارك المغربية أعمال الدورة الثالثة والسبعون للجنة السياسة العامة وكذا الجلستين المائة والخامسة والعشرون والمائة والسادسة والعشرون لمجلس المنظمة العالمية للجمارك التي جرت ببروكسل في الفترة الممتدة من 08 إلى 13 يونيو 2015، بالإضافة إلى الدورة الرابعة والسبعون للجنة السياسة العامة التي عقدت في بونتا كانا (جمهورية الدومينيكان) من 7 إلى 9 دجنبر 2015.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار إستراتيجية الإشعاع على الصعيد الدولي، تحرص إدارة الجمارك على الحفاظ على حضور نشط في جل أشغال هيئات المنظمة العالمية للجمارك وعلى وجه الخصوص، اللجنة الفنية الدائمة، لجنة مكافحة الغش، اللجنة الفنية للتقييم الجمركي، واللجنة الفنية لقواعد المنشأ ولجنة النظام المنسق.

المنظمة العالمية للتجارة

تهدف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى تعزيز وجودها على المستوى الدولي وتتجلى هذه الإرادة في مشاركتها المكثفة في الاجتماعات المنعقدة تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة.

اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن تيسير التجارة

من أهم الأنشطة التي شاركت فيها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في هذا الإطار :

- ورشة عمل حول التقييم الذاتي لاحتياجات وأولويات المغرب من حيث تسهيل المبادلات نظمتها المنظمة العالمية للتجارة بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية.
- اجتماعات عمل اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية المنصبة على التعرف على أحكام الفئات A و B و C المحددة في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن تيسير التجارة.
- اجتماعات اللجنة التحضيرية لتسهيل التجارة التي انعقدت بمقر المنظمة العالمية للتجارة.
- ورش تكوين لتنفيذ مقتضيات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن تيسير التجارة: ورشة إقليمية منظمة بالتعاون مع هذه المؤسسة بشأن المبادرات الإستراتيجية لتسهيل التجارة - برنامج مركاتور (البحرين، 01-04 يونيو 2015).

المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة العالمية للتجارة

شاركت إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة ضمن الوفد الذي مثل المغرب في المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة العالمية للتجارة الذي نظم في كينيا من 15 إلى 18 دجنبر 2015.

وبهذا الصدد، ساهمت الإدارة بشكل فعال في التعريف بالموقف المغربي بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر.

لجنة المنظمة العالمية للتجارة حول توسيع مبادلات منتجات تكنولوجيا المعلومات

شاركت الجمارك المغربية في ورشة عمل نظمت بمقر المنظمة العالمية للتجارة بجنيف من 7 إلى 8 مايو 2015 بشأن الحواجز غير الجمركية التي تؤثر على تجارة منتجات تكنولوجيات المعلومات.

تقرير المنظمة العالمية للتجارة بشأن السياسة التجارية للمغرب

ساهمت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في صياغة تقرير المنظمة العالمية للتجارة بشأن السياسة التجارية للمغرب من خلال تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه المغرب في المجال الجمركي والتأثير الإيجابي المترتب عن تسهيل التجارة.